

كلية الادارة والاقتصاد

الاكاديمية العربية المفتوحة

في الدانمارك



دراسة بحثية حول

البطالة

مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة

في الدانمارك

الاستاذ الدكتور وليد ناجي الحياي

الفهرست

4.....	المقدمة
5.....	هدف البحث
5.....	فرضية البحث
6.....	منهج البحث
7.....	البطالة
7.....	المقدمة
8.....	البطالة مفهوم وتعريفات
10.....	مفهوم البطالة لدى المدرسة الكلاسيكية
10.....	مفهوم البطالة لدى المدرسة الكينزية
11.....	مفهوم البطالة لدى النيوكلاسيك والاشتراكيين الطوباويين
12.....	أنواع البطالة
12.....	البطالة الاحتكاكية
12.....	البطالة الهيكلية
12.....	البطالة الدورية
12.....	البطالة الموسمية
13.....	البطالة المقنعة
13.....	البطالة السلوكية
13.....	البطالة المستوردة
13.....	مقومات نشوء البطالة وحوادثها البيئية
13.....	فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف
14.....	سياسات التعليم والتوجيه التربوي
15.....	انانية اداء القطاع الخاص
15.....	الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة
16.....	اللامساواة الجنوسية في المجتمعات النامية
19.....	ابعاد تأثيرات البطالة على الاقتصاد

20.....	البعد الاقتصادي.....
21.....	سياسات واجراءات تعزيز المشاريع المتوسطة والصغيرة.....
21.....	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توظيف الشباب.....
22.....	المسئولية المؤسسية والتطبيقات في الدول النامية.....
22.....	البعد الاجتماعي.....
24.....	البعد السياسي.....
26.....	طرق واساليب المعالجة.....
28.....	المصادر.....
29.....	تنمة المصادر.....

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشراً مهماً من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي الى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الافات والامراض التي تعمل على اضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الامر الذي يؤدي الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لاحصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على امر البلاد من التنبيه الى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من اجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.

البطالة تشكل ايضاً مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل اثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها واثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر الى اقل مايمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعياً واقتصادياً وتربوياً من اجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها قبل ان تصل الى مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الازمة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها على المجتمع بأسره. عانت ولا زالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة تتراوح ما بين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة البطالة. فأن أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤثران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبتها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. فإذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والانتعاش (Economic Boom) فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسبة من الانخفاض الواضح بين صفوف العاطلين عن العمل نتيجة لامتصاصهم الى داخل سوق العمالة النشط. وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهما مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم. إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

لا تقتصر اضرار البطالة على الجانب الاقتصادي فحسب بل تتبع البطالة نتائج واضرار تنعكس على الجانب الصحي والنفسي التي تحد وتشل قدرات الفرد واستعداداته البدنية كما تلحق أعباء كثيرة بأسرته وذويه إضافة إلى ما يترتب من مسؤولية وتحملي كبير ينتظر الدولة من اعباء مالية باهظة لمتطلبات العلاج والاستشفاء للمصابين بالأمراض النفسية والجسمية من العاطلين عن العمل. فنجد نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما

زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء وتزايد المشاكل العائلية وعند الأشخاص الذين يفقدون الوازع الديني يقدم البعض منهم على شرب الخمر وقد وجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل نتيجة للتوتر النفسي كما تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداءات الجنسية لديهم.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة مفهوم البطالة ونشوتها والاسباب المؤدية الى ظهورها في اقتصاديات العالم سواء المتقدم منها او تلك الاقتصاديات التي في طور النمو فضلا عن التعرف على الجوانب والمضاعفات والتاثيرات المباشرة منها والغير مباشرة على الكيان الاجتماعي وما تلحقه تلك الظاهرة من اضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الموارد البشرية التي تشكل العنصر الاساسي من العناصر الرئيسية في بناء سياسة اقتصادية ناجحة تضع نصب عينها تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وصولا الى حالة من الرفاهية التي هي غاية كل سياسة اقتصادية تنموية اصيلة على وجه البسيطة. والتي تبدي اهتماما في تطوير الاقتصاد ووسائل الانتاج من خلال تحقيق افضل استثمار في الموارد البشرية واعدادها الاعداد الصحيح من حيث التعليم والتدريب وصقل المهارات وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق العدل والمساواة في فرص العمل والمشاركة الفاعلة في الانتاج من اجل الوصول الى هدف التنمية الجوهرية في تحقيق مجتمع الرفاهية المنشود في ظل سياسات تسودها الديمقراطية الحقيقية والشفافية المطلقة في مراكز صنع واتخاذ القرارات والاجراءات ناهيك عن تنشيط دور المسائلة والمحاسبة الدائمتين.

كما يهدف البحث الى اظهار الجوانب السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة وتسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية التي تتاثر تاترا شديدا في تلك الظاهرة مع استعراض موجزا الى اهم المفاهيم والاسس التي اتبعتها مختلف المدارس الفكرية والاقتصادية في تعريفها وتعليلها لنشوء ظاهرة البطالة من حيث الاسباب والنتائج والتقييم والتاثير على عموم القطاعات الاقتصادية في المجتمع. متضمنين في هذا البحث بعضا من الطرق والوسائل التي نعتقد بنجاحتها في معالجة ظاهرة البطالة والحد من انتشارها الواسع كمحاولة في تجنب المجتمعات النامية الكوارث والخسائر الفادحة التي تحملتها الدول المتقدمة في بواكير القرن العشرين المنصرم بعد ظاهرة الكساد الاقتصادي الذي اجتاحت العالم انذاك مستفيدين من الدراسات والاطروحات التي بذلت في دراسة وتحليل تلك الظاهرة وعرض المقترحات والحلول التي من شأنها ان تختصر الزمن والجهد في الوقاية اولا من البطالة كمرض او وباء يعمل على امتصاص اي تقدم او نمو في الاقتصاد.

فرضية البحث

تنطلق فرضية هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- ❖ البطالة ظاهرة مرضية فيما لو تجاوزت النسب المتعارف عليها من اجمالي القوى العاملة في المجتمع.
- ❖ لن تقتصر تاثيرات البطالة على الجانب الاقتصادي المتمثل في انخفاض الطلب على المنتوجات الوطنية او الاجنبية نتيجة الى تدني الدخل فحسب وانما تمتد تاثيراتها على جوانب اخرى في المجتمع.
- ❖ ظهور البطالة ونموها بنسب عالية ومتصاعدة دليل على وجود خلل كبير في سياسات المنهج الاقتصادي للمجتمع الامر الذي يتطلب سرعة التدارك وتصحيح المسار نحو التنمية الاقتصادية الشاملة.
- ❖ البطالة هي ظاهرة عامة لاتخلو منها المجتمعات والدول سواء متقدمة كانت ام دولا نامية ولكن الخطر يكمن في نموها المتسارع.
- ❖ للبطالة ابعاد وتاثيرات اخرى على المكون الثقافي والاجتماعي للبلاد ومن هنا تكمن خطورة تاثيراتها واضرارها البليغة التي تصيب وتؤثر في السلوكيات الاجتماعية الامر الذي يكون سببا لنشوء بعضا من الظواهر الشاذة في الحياة اليومية والذي يكون بدوره حاضنة مناسبة لظهور الاختلالات السلوكية في محيط العاطلين عن العمل.

- ❖ ترتبط البطالة بعلاقة وثيقة مع طبيعة الحكم السياسي وحالة الاستقرار السياسي والامن حيث ان البطالة تعتبر كونها من بنات انظمة الحكم الاستبدادية والعسكرية حيث التوترات السياسية الدائمة سواء في داخل البلد او على حدوده الخارجية مع محيطه وجيرانه.
- ❖ كما ان البطالة ترتبط ايضا بعلاقة قوية مع طبيعة وحركة وتشكيل الانظمة الاقتصادية العالمية حيث تؤثر سياسات تلك الدول القوية على الحركة الاقتصادية في العديد من دول العالم الضعيفة وبالتالي تكون البطالة من احدى افرازات تلك النظم الاقتصادية العالمية.

منهج البحث

يستخدم البحث اسلوبا وصفيا في التعرف على المبادئ والمفاهيم الاساسية لمفهوم البطالة من خلال استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة عن المدارس الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل لظاهرة البطالة. حيث تحاول هذه الدراسة بالقاء الضوء على وسائل التحليل وطرقه التي اتبعتها تلك المدارس في تفسيرها لنشوء ظاهرة البطالة وتشخيص اعراضها مع تحديد جملة من الخيارات في المعالجة من ذلك المرض او للوقاية منه. وكما يستشرف البحث دور واهمية البطالة واثارها المترتبة على راس المال البشري الذي يعتبر الهدف الاساسي والرئيسي لذلك الداء الامر الذي يجعل من امكانية اصابة التنمية الاقتصادية الشاملة في مقتل امرا حتميا فيما لو استفحل مرض البطالة في جسم المجتمع الاقتصادي.

بما ان التنمية الاقتصادية المستدامة قد اخذت تشق طريقها من خلال التركيز على اهمية العنصر البشري في تطور ونمو الاقتصاد فقد لزم علينا الامر ان نسلط الضوء على اثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع باعتبار ان البطالة لاتظهر وتنتشر بين الالات والعدد بقدر ما تنتشر وتستشري بين القوى البشرية التي تشغل تلك العدد والالات. لذا فانه من الطبيعي بمكان ان من يهتم باقامة وانشاء اسس صحيحة للتنمية الاقتصادية المستدامة عليه ان يقي العنصر البشري من شر اصابته بداء البطالة عن طريق المزيد من التطوير والتاهيل والاستثمار في البنى التحتية بواسطة سياسات تخطيطية رشيدة قائمة على مبدأ الدراسة والتحليل والتقييم لكل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي اخذة بنظر الاعتبار احتمالات الانحراف عن الاهداف المرجوة وطرق المعالجة الانية لتلك الانحرافات واقامة البدائل والحلول الضرورية لتفادي تفاقم الازمات الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد من خلال تحقيق التكامل النوعي والكمي ما بين السياسات التعليمية والتربوية وحاجات المجتمع من نوعية وكفاءة راس المال البشري المتعلم والمتخصص.

وكما تلقي هذه الدراسة الضوء على جوانب مهمة من احوال اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات العالم العربي خصوصا ومدى استشراس وتأثير البطالة على حياة ومستقبل تلك الامم منبهيت كل ذي لب وفطنة الى مخاطر تلك الظواهر والامراض التي تتولد بفعل تأثير البطالة مسببا انتكاسات لاحصر لنتائجها ليس على حياة الاجيال في الوقت الراهن وانما على حياة الاجيال القادمة من بعدنا.

البطالة

المقدمة

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وأثارها الاجتماعية في المجتمع لم تتشكل إلا في عام 1933، وذلك عندما عمد (Jahoda et al. (1933 إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا، وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال فترة 1930. ومنذ تلك الحقبة الزمنية، التي تشكل فيها الاقتصاد بصورة دولية، أخذت المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني مشكلة البطالة بين فترة وأخرى، إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام لهم إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبتها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمت اقتصادية "موقته" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة (Economic Boom)، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط سوق العمل فيها. (1).

أضحت مشكلة البطالة عائقاً تنموياً كبيراً في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سبباً في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. تنعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها شباب دول العالم النامي وكذلك البعض من دول العالم المتقدم على حد سواء على سلوكهم وتلقي بظلالها على المحيط الاجتماعي حيث بدأت تظهر في البعض من مجتمعات الدول النامية المحافظة (اجتماعياً وسلوكياً) صوراً لأوضاع شاذة على شكل تعاطي المخدرات والسرقة والاعتصاب والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عن هذا الإحساس بالإحباط والهزيمة الداخلية من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وقد تقوم فئات أخرى بالكبت بداخلها مما يتحول بمرور الوقت إلى شعور بالإحباط ويخلق شباباً مدمراً نفسياً وعضوياً.

لقد اضحت البطالة في مختلف دول العالم هي مشكلة المشاكل بل هي ام المشاكل التي تؤدي غالباً الى تفاقم نتائجها على المجتمع حيث ان اولى بنات البطالة الفقر ويليها المرض ومن ثم التخلف المطبق وهناك مايقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت البطالة جزءاً من الدورة الاقتصادية بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ مايزيد عن ربع قرن من الزمان مشكلة هيكلية فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفي البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية وتطبيق برامج صارمة للانضباط المالي ومما زاد من خطورة الأمر أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها الأمر الذي شجع ظهور بعضاً من الأفكار التي تتبنى فكرة البطالة أضحت مشكلة تخص ضحايا المجتمعات التي لم نتجح في التكيف مع مفهوم العولمة الجديد او تندمج في اقتصادياتها. (2).

وتتجاوز مشكلة البطالة بعدها الاقتصادي الى حدود اكبر وفضاءات اوسع حيث ينسحب ذلك التأثير على الواقع السلوكي والنفسي والاجتماعي لشرائح كبيرة في المجتمعات المتخلفة حيث تؤكد التقارير الصادرة عن معهد السياسات الاقتصادية التابع لـ صندوق

النقد العربي¹ أن خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تتبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي. كما أن نسبة البطالة بلغت 15% بالإضافة إلى حجم البطالة المقنعة الذي يصل إلى 25% باستثناء نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي والبالغة 35% من حجم قوة العمل حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموماً والدول العربية خصوصاً حيث اوضحت منظمة العمل العربية بأنه هناك البعض من البلدان التي كان يعتقد بأنها دول تستعصي على البطالة مثل دول الخليج حيث يؤكد التقرير على أن المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدرأ محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات غير مستقرة كانهدام الأمن وحالات الاعتداء الخارجي أو حالات سوء إدارة سوق العمل وهي حالات قابلة للتجاوز ويؤكد التقرير أن بطالة الشباب في البلدان العربية أصبحت مشكلة حيوية حيث تهدد السلام الاجتماعي فيها حيث تعد البطالة المقنعة أكثر إبلاماً وخطراً في هذا الصدد. (3).

البطالة مفهوم وتعريفات

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل. أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. (4).

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين الي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي. (5). ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد اذن ان كلا من (التلامذ و الطلبة و المعاقين و المسنين و المتقاعدين و من فقد الأمل في العثور على عمل و من هم في غنى عن العمل) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وينظرالى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على انها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كلياً على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حرمتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين

- ❖ بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلاً، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.
- ❖ بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من أثارها في الوقت المناسب. ولذلك فان معظم الاقتصاديين في هذه الأنظمة يقررون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمناً للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع. (6).

¹ صندوق النقد العربي هو المسئول عن الإشراف على الجانبين المالي والنقدي في اقتصاديات الدول العربية وقد أنشئ صندوق النقد العربي على غرار صندوق النقد الدولي ليكون بمثابة مؤسسة نقدية إقليمية تهتم بالشئون النقدية والمالية لدول المنطقة العربية، ويتخذ الصندوق من مدينة أبو ظبي.

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يمكن استخدام المعادلة التالية :

$$100 * \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \right] = \text{معدل البطالة}$$

في عام 1960 أكد عالم الاقتصاد اديموند فيليبس² على وجود علاقة سلبية بين استقرار التضخم والبطالة ومثل ذلك بمنحنى يسمى (منحنى فيليبس Phillips curve) هذه العلاقة أكدتها العديد من البيانات. وهذا يعني أن اختيار السياسة الاقتصادية يكون بين انخفاض معدلات البطالة و انخفاض التضخم بزيادة الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية يمكن خفض البطالة وزيادة الأسعار مرة واحدة أي زيادة معدل التضخم وذلك وفقا لمنحنى فيليبس. (7).

النقد الذي وجه لفيليبس في هذا الشأن تضمن النقاط التالية:

1. منحنى فيليبس علاقة إحصائية بحتة.
2. ليس هناك صلة واضحة عن نظريات الاقتصاد الجزئي لسلوك الفرد الشركات والأسر.
3. لم يكن هناك نظرية عن الحد الأدنى الممكن من البطالة.
4. من المتفق عليه عموما أن معدل البطالة لا يمكن أن يتحول إلى نقطة الصفر وكما انه ليس هناك مفهوم واضح عند أي مستوى من مستويات البطالة تتفق مع التوازن في سوق العمل.

وفي أواخر عام 1960 تحدى فيلبس الآراء السابقة عن العلاقة بين التضخم والبطالة واعترف بأن التضخم لا يعتمد على البطالة ولكن أيضا على توقعات الشركات والعاملين على زيادة الأسعار والأجور وقد صاغ نموذجه الأول وهو ما يعرف باسم (توقعات - زيادة منحنى فيليبس augmented Phillips - expectation) بمعنى أنه زيادة البطالة نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم المتوقع الذي يقود إلى زيادة في التضخم الفعلي نقطة مئوية واحدة. هذه الفرضية قد حظت بدعم ملموس في البحوث التجريبية مع احتمال شرط أن تأثير التضخم على توقعات التضخم الفعلي قد يكون أقل في معدلات التضخم المتدنية جدا.

إن حدة البطالة ونتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي إلى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعية والسياسية وواضح من خلال وجهة نظر تلك المدارس المختلفة أمثال المدرسة الكلاسيكية القديمة والمدرسة الماركسية والمدرسة النيو كلاسيكية ومدارس أخرى وتفسيراتها للبطالة أن كل مدرسة كانت تتطرق من موقع طبقي واجتماعي معين في التحليل. بحيث كانت هذه المدارس السند الفكري والإيديولوجي لطبقات اجتماعية تريد أن تسود اقتصاديا وسياسيا ولكي نقف عند تلك المواقف والتنظيرات في مفهوم البطالة توجب علينا التوقف قليلا عند كل مدرسة من تلك المدارس لنتمكن من تكوين اطارا من الفهم الموجز حول تلك المدارس في نظرتها لمسألة البطالة ومن هذه المدارس نتوقف عند بعضها ومنها:

² إدموند ستروثر فيليبس Edmund Strother Phelps ولد في 26 يوليو 1933 وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا منذ 1982 و فاز عام 2006 بجائزة نوبل في الاقتصاد واشتهر في نتاجه العلمي المتمركز حول النمو الاقتصادي وتحديد القاعدة الذهبية لسعر الفائدة للاذخار والتي تعني بما يجب انفاقه اليوم و بالمقابل كم يتوجب علينا من الادخار للأجيال المستقبلية. أما أكثر أعماله الإبداعية فهي المقدمة في التوقعات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و تطبيقاتها على محددات العمالة و التغيرات في الأجور مما قاد إلى نظريته المعدل الطبيعي للبطالة و كيفية تحديد حجمها و كيف يمكن لقوى السوق اشتقاق البطالة منها.

مفهوم البطالة لدى المدرسة الكلاسيكية

ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي فقد فسّر البطالة باعتباره التوجه الإيديولوجي الذي عبر بوضوح تام عن مصالح ووعي الطبقة البورجوازية الحاملة لمشروع الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن 17، وقد عرف بداياته الأولى مع كتابات وليام بيتي (1623-1685) ليصل على أوجه مع أعمال آدم سميث (1723-1790) وديفيد ريكاردو (1772-1823)، وقد شكل رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أهم المعاول التي استهدفت المدرسة التجارية / الميركانتيلية وأبرز المنظرين للبورجوازية الصناعية الصاعدة خاصة في انكلترا.

لقد أفرد الكلاسيكيون أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والرياح وتأثيره في تراكم رأس المال حيث يقول ريكاردو في رسالته إلى ماليتس³ "إن الاقتصاد السياسي ليس بحثاً في طبيعة الثروة وأسبابها وإنما هو بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي ستشارك في تكوينه" وقد ارتكزت دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية:

- ❖ خضوع الاقتصاد إلى قوانين طبيعية موضوعية صارمة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.
- ❖ الحرية الاقتصادية (حرية التجارة، حرية العمل، حرية التعاقد) من خلال شعارهم البارز "دعه يعمل... دعه يمر". وذلك للحد من تدخل الدولة أو أي طرف آخر مثل النقابات العمالية.
- ❖ رفض الاحتكار من خلال الإغلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة في جهاز السوق الفعال القادر على تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية فهو الذي يحدد كميات الإنتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار وحجم الإنتاج والأجور وأي خلل يتكلف به ما كان يعرف بالرجل الاقتصادي عند الكلاسيكيين. (8).

مفهوم البطالة لدى المدرسة الكينزية

"كنت ترى بئس السندات السابقين على أرصفة الشوارع يحاولون بيع التفاح، على حين أصبح الكتبة السابقون يطوفون أحياء المال لكي يعيشوا على تلميع الأحذية ومسحها. وأخذ المتعطلون والمشردون يرحبون بالقبض عليهم بثمة التشرذم بغية الحصول على الدفء والطعام في السجن. وطلب أكثر من مائة عامل أمريكي العمل في الاتحاد السوفياتي." بهذه الصورة القاتمة يختزل شانون الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كان يعرفها المجتمع الأمريكي وهي الظروف التي ستعلن عن ميلاد واحدة من أهم المدارس الاقتصادية ألا وهي المدرسة الكينزية.⁴

ولم يحدث قط في تاريخ الخمسين سنة الماضية أن تدهورت دخول الناس كما هوت في هذه الأزمة التي لم تبق على مرتبات الموظفين وذوي الدخل الثابتة والزراعيين، وهي الدخول التي من النادر أن تكون قد مست أو لم تمس على الإطلاق في الأزمات السابقة. "لقد أدت مرحلة الأزمة هذه إلى تحولات جوهرية في دور الدولة التي كانت في السابق وبفعل ضغط الكلاسيكيين والنيوكلاسيك - المحايدة بشكل مطلق - لتتحول إلى جهة متدخل على عكس التصور الرأسمالي الذي يمنح للسوق أهمية بالغة وقد تجلّى تدخل الدولة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع السياسة التي نهجها فرانكلين روزفلت والمعروفة (بالنهج الجديد New Deal) مركزة على العامة لزيادة حجم الطلب الكلي وكان لهذه السياسة آثار إيجابية على خفض معدلات

³ راجع خطابات ريكاردو إلى ماليتس (1810-1833) (أشرف على نشرها ج.بونار 1887) باللغة الإنجليزية ص: 157 عن رمزي م ص: 180.

⁴ جون ماينرد كينز (John M. Keynes 1883 - 1946) والتي اعتبرها خصوصاً مدرسة منظرة للبطالة. والحقيقة أنها كانت كذلك في الاتجاه الذي يناقض الاقتصاديين المحافظين الذي كانوا لازوا أوفياء للمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحدية. على الرغم من المآسي التي عرفها العالم بعد الخميس وإذا كانت هناك ثمة تاريخ محدد لنشوء ظاهرة البطالة عالمياً فإن عقد العشرينات سجل أعلى معدلات البطالة لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في اليوم الذي سمي بـ«الخميس الأسود» تشرين الأول 1929م بعد ضخ كميات كبيرة من الأسهم والسندات والتي تمثل وقتها الرأسمال الأساسي لكبرى الشركات الكبرى العالمية وكانت بعدها قائمة الإفلاس المتوالية لعدة بنوك ويكفي أن نذكر أنه في العام 1930 أفلس ما يقارب 1325 بنكاً، وقد أحدثت هذه الكارثة الاقتصادية خلالاً كبيراً وراح سوق البطالة بصورة قياسية. والتي يقول عنها جوزيف شومبيتر J.A.Schumpeter "لم توجد أي منطقة محصنة من آثار أزمة عام 1929، لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية فانطبقت آثارها السيئة على الجميع. وخفضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد إما بطريق مباشر - ناجم عن سقوط قيمة العملات، وإما بطريق غير مباشر - بتخفيض الإنفاق الحكومي الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكشمت مواردها بنسبة تتراوح بين 25% و 45% كما قدرت المؤسسة الألمانية للبحوث الاقتصادية.

البطالة والفقر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا وألمانيا مع صعود النازية واتجاهها نحو الأشغال الكبرى والتسلح الضخم.

لقد برز كينز في كنف هذا التدخل الدولي في الشأن الاقتصادي على نحو غير مسبوق فنزعت نظريته إلى تبرير وتنظير هذا التدخل حيث يتبين من كتابات كينز ما لدور الدولة من أهمية في إقامة التوازن للنظام الرأسمالي وبالتالي نقض الأطروحة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. فقد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة لكينز أن يتعادل الادخار مع الاستثمار عن طريق الاشتقاق المنطقي من المعادلات التالية:

$$\left. \begin{array}{l} \text{الدخل القومي} = \text{الناتج القومي} \\ \text{الادخار} = \text{الاستثمار} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \\ \text{الناتج القومي} = \text{الاستهلاك} + \end{array}$$

وتتضح أهمية هذه الخلاصة في ضوء المستجدات التي عرفها النظام الرأسمالي على عهد كينز حيث بفاعلين جدد إلى مجال التحكم في الادخار والاستثمار عبر الأسواق النقدية والمالية وهو ما لم يعايشه الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون الذين لم يضعوا في الحسبان إمكانية انفصال الادخار عن الاستثمار إذ اعتبروا كل ادخار هو استثمار وبالتالي فلا مجال لوجود خلل بين العمليتين وهو ما أصبح ممكناً في عهد كينز الذي اعتبر الكساد والبطالة هما الحصلة الموضوعية للخلل ما بين الادخار والاستثمار ومن ثم نادى بتدخل الدولة "فلو افترضنا مثلاً أنه في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي. في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي وتتراكم السلع في المحال التجارية وتنخفض الأسعار وتقل الأرباح الذي يؤدي إلى الاقلال من حجم الناتج وتترايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة وينخفض مستوى الدخل القومي.

ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط) بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي فإن انخفاض الدخل القومي سيؤدي خلال الفترة الجارية إلى تقليل حجم الادخار حتى يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة. وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث مسبباً معه حدوث بطالة بين صفوف العمال.

مفهوم البطالة لدى النيوكلاسيك والاشتراكيين الطوباويين

لقد جاءت أعمال الاقتصاديين الإنسانيين في أعقاب النتائج المدمرة التي خلفتها الرأسمالية الصناعية على المستوى الإنساني حيث انتشرت مظاهر البؤس والفقر والبطالة والدعارة والجريمة وارتفعت بذلك الهامشية الاجتماعية وعادت أوروبا إلى ممارسات العبودية والاستغلال للإنساني للطبقة العاملة بل حتى الأطفال لم يتم استثناءهم من الآلة الهمجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي⁵.

ويمكن القول أن أعمال وليام تومبسون (William Thompson 1782-1833) و(جون جراي John Gray 1799-1850) و(توماس هودجسين Thomas Hodgson 1778-1869) على التوالي - بحث في مبادئ توزيع الثروة المؤدية أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية لوليام تومبسون لعام 1824م و"جزاء العمل" لعام 1827م - والنظام الاجتماعي رسالة في مبدأ التبادل لجون جراي لعام 1831م - والدفاع عن العمل لتوماس هودجسين لعام 1825م. الأسس النظرية الأولى التي بنى

⁵ وقد مثلت كتابات رواد هذا الاتجاه سان سيمون (Saint Simon (1760 - 1825) روبرت أوين (Robert Owen (1771 - 1858) شارل فورييه (1772-1838) بيير جوزيف برودون (1809-1865) لاسال (1825-1864) لوي أوجست بلانكي (1805-1881) جون فرنسيس براي (1809-1895) ورود برتس J. Karl. Robertus (1805-1875) وغيرهم انتقادات صارمة لهذه الوضعية وفضحا للمساوئ الكبيرة التي ينطوي عليها نمط الإنتاج الرأسمالي إلى الحد الذي دفع بعضاً منهم إلى تقديم بدائل طوباوية لحل الجانب الإنساني للرأسمالية وقد عرفوا أيضاً بالاشتراكية الخيالية التي لم تراوح مجالس البورجوازية الصغيرة مراهنه على إصلاح الرأسمالية من الداخل من خلال معالجة الجوانب الاجتماعية في علاقات الإنتاج.

عليها ماركس معظم أفكاره وتصوراتها حول النظام الرأسمالي لقد ركز الاقتصاديون الإنسانيون على أن البطالة هي النتيجة الموضوعية لهيمنة الملاك على الأرض والرأسماليين على وسائل الإنتاج وبالتالي الهيمنة على القيمة التي هي ناتج عمل القوى البشرية (العمالة) بينما مالكي وسائل الإنتاج ما هم إلا مجموعات طفيلية على هامش الإنتاج تسعى فقط إلى السيطرة على فائض القيمة وتمتية الأرباح بخفض تكاليف الإنتاج وخاصة تسريح اليد العاملة أو استغلالها استغلالاً بشعاً لذا اعتقدوا ومعهم لفيف من المفكرين الاقتصاديين بأن للطبقة العاملة الحق في أن تفهم آليات الاقتصاد السياسي لكي تفهم آليات الاستغلال وبالتالي تنظيم صفوفها لمواجهة الرأسمالية وهو ما تحقق في العام 1825م. في بريطانيا إذ صدر أول قانون يشرع لتأسيس نقابات عمالية.

لمواجهة هذه الوضعية نشأت المدرسة الحدية النيوكلاسيكية كتعبير للبورجوازية الخائفة من تفاقم ووعي الطبقة العاملة ونتاجه السلبية على مصالحها حاملة معاولها لهدم العلاقات الاجتماعية للاقتصاد وللتأكيد على قانون ساي من جديد ونفي تعرض النظام لأزمة فائض الإنتاج كما أكدت المدرسة الماركسية وبذلك رفضوا رفضاً مطلقاً إمكانية حدوث بطالة واسعة إذ أن المنافسة الكاملة تمكن الاقتصاد من بلوغ التوظيف الكامل وبالتالي لا يمكن تصور البطالة في هذا النظام إلا بصورتها الاختيارية أو الهيكلية ولعل الظروف التاريخية (في نهاية القرن 19) التي اشتعلت فيها المدرسة النيوكلاسيكية والتي صادفت الحركة الاستعمارية التي ساهمت في تراكم رأس المال في البلدان الصناعية نظراً لعمليات النهب الكبيرة التي تعرضت لها في دراستها حول "ما هو الاقتصاد السياسي حيث مكنت هذه الوضعية من تحسن نسبي في الجوانب الاجتماعية للطبقة العاملة إضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم آنذاك (التلفون، الكهرباء، السيارة... الخ). في ختام هذا الجرد لتصورات النيوكلاسيك يتضح لنا بأن هذه المدرسة لم تعطي عناية ملمة لموضوع البطالة وذلك لطابعها المحافظ الذي أمن بالتوظيف الكامل للاقتصاد. (9).

أنواع البطالة:

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة التي مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وادخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

البطالة المقنعة (Disguised Unemployment)

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن إجمام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

البطالة المستوردة (Imported Unemployment)

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب أفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة. (10).

مقومات نشوء البطالة وحواضنها البيئية

وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب (مليار) عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء الأرض وهذا الرقم المهورل بحد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشده الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر الممكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة.

وقد وضعت جداول وإحصائيات النسب التي تكشف عن مساحة توزيع العاطلين عن العمل وتباين هذه النسبة من حيث خطورتها في بعض المجتمعات حيث تشكل بيئة البطالة جواً ملائماً لنمو الجريمة والعنف وهذا يلاحظ بين عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما وبين ارتفاع مستوى الجريمة فيه في حين ترسم البطالة صورة أخرى للمجتمعات الآسيوية والأفريقية التي تعاني بعض بلدانها من نفس المشكلة تنتج حالات من الانحراف جعلت من بعض هذه الدول تعتمد في اقتصادياتها بالدرجة الأولى على موارد اقتصادية غير مشروعة كأعمال البغاء وتداول صفقات الرقيق البشري الحديثة.

ولم تنحصر نتائج مشكلة البطالة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بل تعدى ذلك إلى وقوع دول بالكامل في أسوأ القوى الغنية سواء كانت هذه القوى أفراداً أو مجموعات أو دولاً حيث أن سوق العمالة خضع هو الآخر للاحتكار من قبل هذه القوى لأغراض سياسية، ولا يعني بالضرورة أن هذه الأخيرة هي سبب في انتشار هذه الظاهرة لتشابك العوامل والأسباب التي أصلتها ي مجتمع دون غيره. (11).

البطالة لا تخلق من العدم فلذلك لا بد من وجود مقومات لنشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات ومن تلك المقومات التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة نذكر منها التالي:

فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف

تبدأ البطالة من النقطة التي تركز عليها سياسات الدولة ونظرتها الى سياسات التشغيل العام فنجد ان انتشار البطالة في مفاصل الدول التي تتبع سياسات خاطئة في التوظيف فتنتشر البطالة في بشكل أكثر في البلدان التي تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطاً على التكاليف واهداراً في النفقات الإمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هكذا سياسات. وقد نجد انتشار نوعاً من أنواع البطالة الذي يطلق عليه بالبطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لاعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية واقتربها الى

الصفير بسبب رغبة الدولة في مجرد تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ربع المواطنة) فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف. الأمر الذي يؤدي الى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي اما على الصعيد السياسي فستؤدي تلك السياسات الى خلق حالة من التحلل من المسؤولية اجتماعياً وسياسياً وحالة من السلبية إذ إن هذه القوى العاملة تكون في الشكل كقوة عاملة ولكنها عاطلة واقعياً ولا تقوم بأي عمل إيجابي ومنتج ونتيجة الأجور التي تمنح في ظل مثل تلك السياسة - وهي أجور متدنية للغاية - الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد. (12).

سياسات التعليم والتوجيه التربوي

تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصاً فيما لو اخذنا بنظر الاعتبار الاختلال الذي ينتج نتيجة الى عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد. ففي البلدان المتقدمة هنالك نوعاً من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من اتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها. كما ان الحاجة الى التعليم العالي امر ضروريا الامر الذي يعتبره المنظرون بانه دعامة رئيسية من دعومات التقدم والرفي - ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الاداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة والكفاءة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته الى المهارات والكفاءات اللازمة له. (13). ويمكن لنا فهم اثر التعليم في كونه مقوم من مقومات نشوء البطالة من خلال النقاط التالية:

انتشار التعليم الكلاسيكي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وعزوفهم او ضعف الاقبال على الدراسات المهنية والفنية التي تركز عليها العمليات الانتاجية داخل المجتمع ولما لها من تاثير مباشر عليها. وعليه فان ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني امر غاية في الضرورة في اعادة توجيه وضخ الطاقات الشبابية الى ميادين الانتاج التي تساهم في بناء اقتصادا ناميا ومتطورا.

التوجه العام للناس ونظرتهم التقييمية للتعليم وتصنيفاته حيث ان الغالبية العظمى من الناس مسلحون بمفاهيم وموروثات اجتماعية قديمة وذات اثارا تدميرية على طبيعة ونوعية القوة البشرية التي تعتبر على انها مكونا حيوييا من مكونات التنمية الاقتصادية حيث ان الغالبية العظمى تنظر الى التعليم المهني بانه ذلك المحيط من التعليم الذي يظم تحت لوائه الفاشلين من الطلبة في تحقيق معدلات عالية تؤهلهم في الدخول الى الدلاسات الكلاسيكية النظرية باعتبارها دراسات ذات قيمة تضيف على من اتموا مراحلها نوعاً من الشرف والمقام والاحترام الاجتماعي الذي ليس له اي مردود انتاجي سوى الحاق العديد منهم الى جيش البطالة الذي ينمو بشكل سرطاني يوما بعد يوم.

فشل او سوء سياسة التخطيط والتوجيه للطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم الى مراحل متقدمة حيث ينتهي المطاف الى اعتماد التوزيع وفق نظام المعدلات دون الاخذ بنظر الاعتبار الرغبات والميول لدى الطالب الامر الذي ينسحب على علاقته مع جو البيئة والمادة التعليمية مما يفضي الى تدني مستويات الكفاءة في الاداء نتيجة الى اختفاء الرغبة والميول.

فالخلل الواضح في النظام التعليمي يؤدي إلى عدم تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل، ويصبح الكثير من حملة الشهادات والتي يفترض بأنها تشكل جواز مرور بالنسبة لهم للحصول على عمل- هي أقل بكثير مما يطلبه صاحب العمل سواء من حيث طبيعة التخصصات المطلوبة أو طبيعة المواد التطبيقية والمهارات التي تؤهل حاملها للانخراط المباشر في العمل. ان عدم الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في البلدان النامية تساهم إلى حد كبير في انتشار البطالة بين المتخرجين كما ان ضعف التخطيط للمؤسسات القائمة على العملية التربوية والتعليمية يتحمل الجزء الاكبر من ظاهرة انتشار البطالة بين المتعلمين. ونخلص من القول في هذا المجال ان سوء التخطيط والتوجيه التربوي والتعليمي يعدان البيئة المثالية لانتشار ظاهرة البطالة وهي من مقومات نموها في المجتمع. (14).

⁶ يقول ستيفن روتبرغ، رئيس موقع "كولج ريكروتر" على الإنترنت CollegeRecruiter.com المخصص للمساعدة على التوظيف: "أصحاب العمل يفضلون الخبرة العملية على أي شيء آخر". ويضيف قائلاً: "إن كنت تملك الخبرة في نفس مجال تخصص الشركة التي تتقدم إليها، حتى إذا حصلت ذلك من خلال العمل في شركة منافسة، فهذا أفضل بكثير من امتلاكك خبرة في مجال آخر."

انانية اداء القطاع الخاص

كما يلعب القطاع الخاص دورا اخر في توفير متطلبات وعوامل نشوء البطالة حيث ان القطاع الخاص ينطلق من منظور ضيق لايتعدى مديات تحقيق الارباح فهي الضالة والهدف ابدأ وعياه فان استثمارات القطاع الخاص ماهي في الواقع الا استثمارات خاصة تنشأ وفق نفس النهج والتصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في جل عملياته الانتاجية. وبالتالي فلن تكون تلك القطاعات الخاصة مؤهلة للاستثمار⁷ في الجوانب التي يندر او يضعف فيها الاداء الربحي للشركات الانتاجية والامر الذي يؤدي الى تقليص مساهمات القطاع الخاص في سياسة التوظيف العام داخل المجتمع وبالتالي انتشار البطالة ونموها خصوصا بين العمالة الغير ماهرة. وكما ان تحقيق الارباح هي في الحقيقة استدامة للعملية الانتاجية الا ان القطاعات الخاصة تتحمل ايضا جزءا من تبعات التنمية الاقتصادية التي تقع على كاهل المجتمع باختلاف طبقاته وشرائحه وعليها واجبا وطنيا كغيرها من اجل تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية ودفع الاقتصاد الى الحفاظ على معدلات النمو فيه املا في الوصول الى اهداف التنمية المستدامة التي ستعكس بالنتيجة ايضا على ازدهار السوق نتيجو الى تحسن القوة الشرائية وبالتالي دوران عجلة الانتاج بشكل اكبر واسرع مما كلنت عليه في الماضي الامر الذي سيحقق للقطاعات الخاصة اربحا اكبر ونمو متزايدا فيها.

ومساهمة القطاع الخاص في نمو البطالة يكمن في الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في اساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الانفاق والتكاليف الى اقصى مايمكن ولو يتأتى ذلك على حساب الاجور المدفوعة للعمالة. حيث ان القطاع الخاص يعتمد فيه سياساته التوظيفية الى اختيار الاكثر كفاءة والاقبل اجرا ليدخله ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الانتاج المنشود. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى نجد ان القطاع الخاص عندما يجد في خروج راس المال الى الخارج لغرض الاستثمار تكون مردوبيته الربحية اعلى بكثير مما يحققه ذات القطاع فيما لو استثمر في داخل بلده وساعد في خلق فرص عمل جديدة سنجد ان القرار سترجح كفته الى صالح خروج راس المال. بعبارة اخرى ان الربحية المتحققة تغطي على اي شئ اخر بما فيهم الانتماء الوطني. وخير دليل على ذلك المساهمات المتواضعة للقطاع الخاص في خلق فرص العمالة في المملكة العربية السعودية التي ارتفع فيها حجم البطالة الى نسب كبيرة جدا في مطلع هذا القرن (القرن 21). حيث يعتمد اكثر القطاعات الخاصة في المملكة العربية السعودية على الاستثمارات في قطاعات البناء والتشييد معتمدين على توظيف العمالة الاسبوية الواردة الى داخل المملكة نتيجة لكونها الاقل اجرا والاكثر استعدادا على تحمل اعباء العمل لساعات طويلة جدا وباجور جد متدنية.

كما أن معدلات تسرب الاستثمارات السعودية للخارج تزيد بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد رغم أن اقتصاد المملكة العربية السعودية هو من الاقتصادات الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط ورغم عضويتها في منظمة التجارة العالمية واعتمادها لأكثر من (42) تشريعا تجاريا جديداً وانجازها لاكثر من (38) اتفاقية تجارية ثنائية وتخفيضها للتعرفة الجمركية من 12 % إلى 5% أو أقل أحيانا. (15).

الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة

تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية عموما والبدان العربية خصوصا من المقومات الرئيسية الاخرى التي تساعد في تهيئة الظروف لتأسيس بيئة صالحة وحاضنة مناسبة لتفشي البطالة في مجتمعاتها. حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية⁸ التي اجرتها بمناسبة ذكرى تاسيسها على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الاجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية ، من خلال الإشارة الى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا ان أسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في "وظيفة راقية" حتى لو كان دخلها محدود والاحظ من ذلك أنها تحبذ أن يبقى ابنها عاطلاً عن العمل والأ يعمل في عمل يودي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من مدخول الوظيفة "وظيفة راقية". بمعنى اخر تكريس مفاهيم مجتمع المظاهر والنفاق

⁷ بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت النظام الرأسمالي في مطلع الثلاثينات أزمة 1929 و ارتفاع عدد العاطلين بشكل مهول (12 مليون عاطل في الولايات المتحدة - 6 ملايين في ألمانيا) أرجع بعض علماء الاقتصاد أسباب البطالة إلى أخطاء بعض الرأسماليين الذين لا ينفقون بشكل كافي على الاستثمار.

⁸ جاءت هذه المعطيات في الدراسة الميدانية التي بادرت وقامت بإعدادها د. سوزان القلبي من جامعة عين شمس وطاقم مساعدين لها من خلال إجراء مسح ميداني على مجموعة من الشباب العرب من العالم العربي حول " دور الإعلام في ترسيخ قيمة العمل وتوعية النشء في المجتمعات العربية " بما يتعلق بالبطالة وأسواق العمل خاصة وانهم ضحايا البطالة المُستشرية لمجتمع يهتم بالمظاهر والمراكز المُجتمعية وان الوظيفة تعبير عن المركز الاجتماعي والجاه .

الإجتماعي وغيرها بدلاً من غرس مفاهيم الكد والإجتهاد والعمل. وان معطيات الدراسة اكدت أيضاً على تهلهل أنماط سوق العمل العربي واطهار جانباً من الافكار التي ترسخت لدى الشباب والمعتقدات التي تقوم على أساس الإتكالية والفساد وفن التملق والتزلف والمحسوبية " فمن يملك المال والمركز يستطيع أن يحصل على الإمتيازات التي قد لا يستطيع الفقير أو اصحاب الدخل المتوسطة أو الضعيفة أو حاملي الشهادات الجامعية الاولية والعليا من الحصول عليها " وهكذا تترسخ مفاهيم طبقية فاسدة لدى هؤلاء الشباب وهي مفاهيم تتكون في محصلتها سلوكيات وقيم جديدة تؤدي الى تحطيم المجتمعات العربية وتآكلها من الداخل .

كما ان غلبة روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة والعناد في الحق عمل على اشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل فضلاً عن إنعدام روح الجرأة والإحترام وبالتالي إنعدام الدافع والواعز لدى روح الشباب التي طغت على غالبيتها الانهزامية الى الإخلاص في العمل. إذن ما يحتل عقول الشباب العرب اليوم ليس الكفاح من أجل التقدم في العمل بل إتقان فن التملق والنفاق وغيرها من السمات التي تفقد ثقة الفرد في النظم السائدة في المجتمع. هذا النمط من السلوكيات الإجتماعية تحمل في طياتها أخطارا كبيرة ليس فقط على الشباب ولاعلى سوق العمل بل تتعدى مديات اوسع من الاسرة او العشيرة او الدولة بحيث تكتسح حياة امة باكملها حيث تتجذر ظواهر الفساد والخيانة والغدر على صعيد الوظيفة (العمل) في دوائر الدولة او في المصانع او المزارع سواءا في القطاعات العامو ام الخاصة. وهكذا تتهلهل العلاقات في المجتمع ويصبح مجتمعاً مخترقاً من جهاته الاربع تسوده الأنانية الفردية التي تقدم على المصالح الوطنية العامة. وعندما يؤكد الشباب العربي في هذا المسح الميداني أن الشهادة الجامعية لا توهل الى إيجاد فرص عمل جيدة وأن السبيل الوحيد الى ذلك هو الوساطة والمحسوبية فهذا مؤشر قويا ليس الى البطالة وانتشارها فحسب بل الى توطن التخلف.

وعلى الرغم من ان المعطيات الدولية بخصوص الفقر تشير الى ان الدول العربية تتسم بإنخفاض نسبة الفقر فيها قياسا الى بقية الدول النامية الأخرى إلا أنه ما زال واحد من كل خمسة مواطنين من العرب يقل دخله عن دولارين في اليوم ولا يزال فقر القدرات البشرية وعجزها أكثر إستشراء بسبب إرتفاع نسبة الأمية وإنحسار فرص التعليم والتعلم فضلا عن سوء التخطيط للتعليم وعدم التناسق والتكامل بينه وبين متطلبات سوق العمل. ان ضائقة الفقر والبطالة تُشكل الخطر الأكبر على مستقبل المجتمعات العربية وإقتصادياتها إذا إستمر نهج اللامبالاة السائد اليوم لدى المسؤولين عن رسم سياسات التعليم والتوظيف. أن البطالة ستكون نتاجا حتميا لتلك اللامبالاة وكما سينعكس الوضع جله على سياسات التعليم ونوعيته التي ستندنى بسبب ذلك. خصوصا وأن الدراسات تؤكد أن سوق العمل العربي يدخله سنوياً حوالي 3 مليون عامل القسم الاكبر منهم سيكونون اعدادا في سجل جيش البطالة الجرار. (16).



اللامساواة الجنوسية في المجتمعات النامية

تمثل اللامساواة الجنوسية القائمة وفق مبدأ المجتمع الابوي وتقاليد الصارمة صفة غالبية وان لم تكن شاملة لجميع الدول النامية الامر الذي ترتب عليه اضطهادا واقصاء وتهميشا لنشاطات وقدرات انتاجية تسهم في اضافات خلاقية على حركة التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان. ونتيجة للموروثات الاجتماعية وانماط سلوكيات المجتمع الابوي فاننا نجد ان هنالك نسبة كبيرة من القوى البشرية تم اقصاؤها او حرمانها من المشاركة الفاعلة في عمليات الانتاج بشكل عام وترتبت على ذلك نتائج اقل مايمكن

المصدر: ⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2005

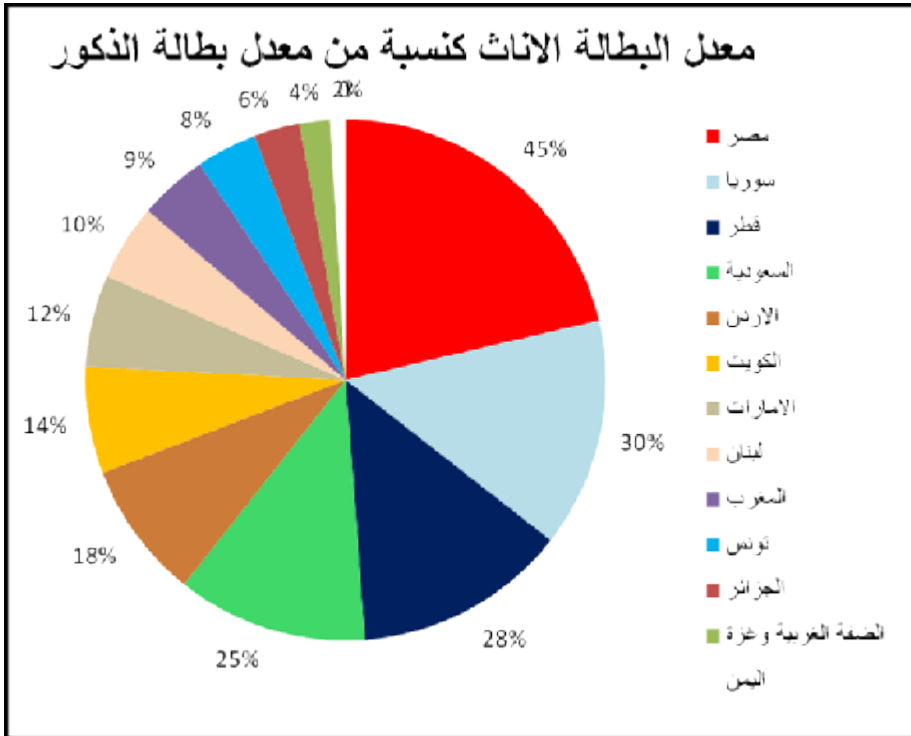
وصفها بأنها نتائج كارثية على مجمل النشاطات الاقتصادية بشكل عام. حيث شكلت تلك السلوكيات والانماط الاجتماعية عينا كبيرا يرمي بثقله على كاهل التنمية الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه اضعافا وتباطؤا في نسب النمو والتقدم للتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ففي الدول النامية نجد ان معدلات حرمان النساء من التعليم بشكل او باخر يصل الى ارقام ونسب كبيرة قياسا الى بقية دول العالم المتقدم حيث ان الفجوة الجنوسية ما بين الجنسين تساوي الصفر بينما نجد ان هنالك تفاوتا في العديد من الدول النامية. والجدول البياني اعلاه يبين درجات التفاوت ما بين الدول النامية فيما بينها من جهة قياسا مع الدول المتقدمة. (17).

تشير الإحصاءات المتوافرة إلى ضعف في مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، مما يضع مساهمة المرأة في المنطقة العربية مثلا عند أدنى المعدلات بين مناطق العالم بداية يفرض تباطؤ النمو الاقتصادي قلة الطلب على العمالة النسائية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن غلبة التصورات التقليدية لدور المرأة ارتبطت على وجه التحديد بأولوية الرجال في إعالة الأسر وبتدني تفضيل تشغيل الإناث مما يساعد على ارتفاع معدلات البطالة السافرة بين النساء مقارنة بالرجال.

وتشير الخبرة في البلدان العربية إلى أن النساء في أوقات الانكماش الاقتصادي هن أول من يفقد فرصة العمل وآخر من يحصل عليها في أوقات الانتعاش. ومن أمثلة ذلك الانخفاض الضخم في عدد المشتغلين النساء خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي في مصر وهي فترة تباطؤ اقتصادي لاسيما في قطاع المؤسسات الخاصة على حين زاد عدد المشتغلين الذكور في الفترة

ذاتها وفي ميدان الحرمان من المشاركة في النشاط الاقتصادي وعلى الرغم من توافر الرغبة في العمل تدل الإحصاءات المتاحة على ضعفها على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء عن الرجال. ان النساء في عموم الدول النامية والعربية خصوصا في حالة الاشتغال لا يتمتعن بالمساواة مع الرجال في ظروف العمل والعوائد من ناتج العمل والجهد. ناهيك عن الصعوبات التي تواجهها المرأة في حق التقدم الى شغل مناصب صنع القرار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وفيما يلي بيانا توضيحيا عن معدلات البطالة بين الاناث مقارنة مع الرجال في الدول العربية.



المصدر: ¹⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2005

⁹ انظر تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005م، العنوان: نحو نهوض المرأة في العالم العربي.

¹⁰ انظر تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005م، العنوان: نحو نهوض المرأة في العالم العربي.

كما اوضحت بعضا من الدراسات التي اصدرها المعهد العربي للتخطيط ومنها دراسة تحت عنوان (تحليل البطالة) أن أعلى معدلات البطالة سجلت عند الأشخاص ذوي المؤهلات المتوسطة وانخفضت لدى الأشخاص الذين لا يحملون أية مؤهلات ولدى ذوي المؤهلات العالية مشيرة الى أن معدلات البطالة تكون أعلى لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 34 . واستخلصت أن البطالة في الدول العربية ناجمة في الأساس عن عدم استيعاب المتخرجين من النظام التعليمي والداخلين لسوق العمل لأول مرة خاصة في ظل تضيق القاعدة الاقتصادية للقطاع العام في أغلب الدول العربية. وأشارت الى ان بطالة الاناث تتركز في فئة المتعلمات الداخليات لسوق العمل لأول مرة وان هذه الفئة أكثر عرضة للبطالة من الذكور.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن النساء يشكلن 40 في المائة من السكان، وأن 70 % من فقراء العالم نساء وأن هناك حوالي 77.8 مليون امرأة نصفهن عاطلات ووفقاً لما جاء في تقرير عام 2004م "أنماط الاستهلاك العالمية للشباب"، فإن بطالة النساء والشباب أكثر من الرجال وإن نحو الثلث من مجموع 875 مليون بالغ أمي في العالم نساء. ان المرأة تواجه خطر الفقر رغم مشاركتها العالية في قوة العمل وذلك لتفضيلها بعض ما أوجدته العولمة من فرص غير رسمية وأجور غير ثابتة لا تخضع للنظم واللوائح وتفتقد الضمان الصحي الاقتصادي على الفرص الرسمية. ويذهب تقرير التنمية في الدول العربية إلى أن ظاهرة البطالة في سوق العمل العربي أكثر حدة على النساء، إذ ارتفعت نسبتها من 17% عام 1977، إلى ما يزيد على 25 % عام 2002م.

وجاء في تقرير البنك الدولي¹¹ حيث ان ففي البلدان المنخفضة الدخل حالياً تتخلف النساء دائماً عن الرجال في المشاركة في القوة العاملة الرسمية والحصول على القروض ومعدلات العمل الحر ومستويات الدخل وحقوق الميراث والملكية. وقد تقلصت قدرة النساء في البلدان المنخفضة الدخل على الحصول على وظائف رسمية عما كان عليه الوضع قبل 25 عاماً فقد تراجعت قوة العمل من النساء من 53 في المائة عام 1980 إلى 49 في المائة عام 2005م في حين يستمر توظيف الرجال بنفس النسبة تقريباً وتصل إلى 86 %. وكذلك فقد تحرك نصيب النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي تحركاً لا يُذكر في البلدان المنخفضة الدخل منذ عام 1990 إذ زاد من 23 % إلى 25 % عام 2003.

وفي المناطق الريفية في غانا مثلاً يقل دخل النساء من الأنشطة غير الزراعية عن دخل الرجال بما يقارب 40 في المائة. وفي أوغندا، يقل دخل النساء من تلك الأنشطة 85 في المائة عن دخل الرجال. وفي جميع البلدان النامية لا يزال دخل النساء يقل في المتوسط 22 في المائة عن دخل الرجال بعد أن تؤخذ في الاعتبار المهارات الملحوظة. في كل عام ينتقل ما بين 600 ألف و800 ألف شخص عبر الحدود الدولية وتشكل النساء والفتيات أغلبية من يجري نقلهم والإتجار بهن من أجل الاستغلال الجنسي. ويقل ما تحصل عليه النساء في أفريقيا من قروض لصغار المزارعين على 10 % من إجمالي القروض التي يحصل عليها صغار المزارعين و1% من إجمالي القروض الموجهة للقطاع الزراعي في حين أنهم يشكلون أغلبية العمال الزراعيين. (18).

كما ان منع التعليم عن المرأة¹² يؤدي الى خسارة كبيرة في الدخل القومي. حيث نجد ان العديد من الدول النامية ومن بينها اندونيسيا وكازاخستان وماليزيا وباكستان وسيريلانكا وبنغلادش وسنغافورة تتحمل خسارة سنوية تراوح بين 42 و47 بليون دولار بسبب عدم فتح مجالات العمل بنسبة طبيعية امام النساء بينما يصل حجم الخسارة من فقدان التعليم الكافي الى ما بين 16 و30 بليون دولار. وتجد الفتيات في عدد كبير من الدول صعوبة في الحصول على التعليم إذ تنخفض نسبة تسجيل الاناث في المدارس الابتدائية عن الذكور بنحو 26 في المئة. اضافة الى ان تعليم النساء يوفر فرصاً أفضل للوقاية من الامراض خصوصاً الايدز وما ينتج عنه.

ان ماليزيا واندونيسيا مثلاً يمكنهما جني مكاسب اقتصادية ضخمة بتوظيف المزيد من النساء لكن الأثر سيكون اخف في الصين حيث تُعتبر نسبة النساء العاملات مرتفعة على سواها في المنطقة. ان احد الاسباب الرئيسية التي تحرم النساء من الفرص المتاحة للرجال هو نقص تمثيلهن السياسي بصورة نسبية فالغالبية منهن ليس لهن رأي في عملية صنع القرار في المنزل او المجتمع حتى عندما تتعلق الامور بهن مباشرة ولا حول لهن على المستويات الفكرية والمادية والسياسية. وان سبباً فقط من دول المنطقة

¹¹ انظر تقرير البنك الدولي الصادر في ابريل نيسان لعام 2007م، تحت عنوان " البنك الدولي والمساواة بين الجنسين " .

¹² انظر هيئة الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادي في مسحها السنوي "أحرزت منطقة اسيا والمحيط الهادي تقدماً طيباً في تقليل التمييز على اساس النوع في السنوات الاخيرة لكن لا تزال هناك تفاوتات مرعبة". وقالت اللجنة إنه فضلاً عن كونه قضية من قضايا حقوق الانسان فإن استبعاد النساء من الوظائف له ثمن مباشر على اقتصاديات دول المنطقة.

تتجاوز فيها نسبة تمثيل النساء في البرلمان 20 في المئة. بينما نجد في نيوزيلندا ان نسب التمثيل البرلماني للنساء يتجاوز ما نسبته 28 في المئة.

اما في البلاد العربية فان الحال على ما يبدو اسوء بكثير مما عليه الحال في بقية الدول النامية التي ترتفع فيها معدلات اللامساواة الجنوسية ما بين المرأة والرجل. حيث اننا نجد في المملكة العربية السعودية مثلا وإذا ما قارنا مشاركة المرأة في الاقتصاد السعودي بمشاركة المرأة في اقتصاد دولة إسلامية أخرى مثل ماليزيا، نجد أن النسبة في السعودية تبلغ 4.6% بينما تبلغ في ماليزيا 37%. علما بأن المقاييس العالمية لمشاركة المرأة الاقتصادية تمثل 40%.

ففي السعودية وحسب إحصائيات رسمية بلغت قوة العمل النسائية حتى العام الماضي 670 ألف سيدة يمثلن 8% من إجمالي قوة العمل. ويصل عدد العاملات السعوديات حاليا إلى 494 ألف عاملة يمثلن 6.6% من مجموع المشتغلين السعوديين وغير السعوديين وقد بلغ عدد العاملات السعوديات في القطاع الخاص 32 ألف عاملة فقط يشكلن أقل من 1% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص وبينما تشكل مشاركة المرأة السعودية في القطاع الحكومي نحو 14% من إجمالي القوة العاملة بالقطاع فإن مشاركتها في القطاع الخاص لا تتجاوز 0.5% من مجموع القوة العاملة السعودية وحسب رأي الدكتور عبدالواحد الحميد وكيل وزارة العمل السعودية لشؤون التخطيط والتطوير فقد ارتفع عدد العاطلات السعوديات عن العمل إلى 176 ألف فتاة ووصلت نسبة البطالة النسائية إلى 26%.

وفي دولة عربية أخرى هي سورية بلغت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل لعام 2006م إلى 15.6%. وفي حين بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام بين الذكور 43.8% فإنه بلغ فقط 9.9% للإناث. ويظهر أحدث تقرير للتنمية الإنسانية العربية أن معدل البطالة بين الإناث يساوي ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين الذكور. ويكشف تقرير لمنظمة العمل العربية أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف نصيب الذكور في مصر وكان نصيب الإناث من التشغيل أفضل في حالات قليلة مثل دولة الإمارات.

وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى أن معدلات البطالة المرتفعة بين المتعلمين هي حالة عامة ومتفاقمة في جميع البلدان العربية فإنه يشير إلى أن هذه الظاهرة أكثر بروزا في حالة الإناث. فمعدلات البطالة بين المتعلمات منهن تتجاوز 23% في أغلب الحالات وتبرز أكثر حالات البطالة بين الجامعيات في بلدان الخليج العربية. والغريب أو الملفت للانتباه أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية.

من المؤسف أن ترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي لتبلغ عشرة أضعاف التعليم الأولي في حالة مصر وثلاثة أضعاف في حالة الجزائر وخمسة أضعاف في حالة المغرب وإن بقيت ضمن المعدل العام في حالة الأردن. ففي السعودية تصل نسبة العاطلات من خريجات مرحلة البكالوريوس إلى 29% وفي غياب إحصائيات عربية دقيقة عن حجم الخسائر التي تنكدها اقتصادات الدول العربية بسبب الغياب الكبير للإناث عن ميادين العمل يستخلص التقرير أن الخسائر السنوية لثمانتي دول آسيوية هي إندونيسيا وكازاخستان وماليزيا وباكستان وسيريلانكا وبنغلادش وسنغافورة، تتراوح بين 42 و47 مليار دولار.

لذلك الأسباب الأنفة الذكر فإنه ليس غريبا أن يشير تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2005م إلى أن مستوى نمو دخل الفرد في الوطن العربي خلال العشرين عاما الماضية يأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة، عالميا أي فقط قبل بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء. وفي حال استمرار وتيرة النمو على وضعها الراهن فإن المواطن العربي سيحتاج إلى 140 عاما حتى يضاعف دخله في وقت لا يحتاج فيه سكان المناطق الأخرى المتقدمة إلى أكثر من عشرة أعوام.

ابعاد تأثيرات البطالة على الاقتصاد:

البطالة يمكن وصفها بانها داء يسري في عروق ودماء اقتصاديات العالم فان اصاب اي اقتصاد في العالم بنسب مرتفعة تتجاوز 5% من مجمل القوى البشرية العاملة في اي مجتمع فانه يمكن القول بأن مراحل وعوارض التراجع قد بدأت بالظهور على جسم الاقتصاد وبتزايد تلك النسبة الى معدلات او مستويات اعلى سيخلق اثارا سيئة على صحة الاقتصاد لذلك البلد من دون ادنى شك. الامر الذي يتطلب من الساسة والمفكرين الاقتصاديين الوقوف عند تلك الظواهر من اجل دراستها وتحليل اسبابها لكي يتم اختيار العلاج والترياق الشافي. ويمكن القول دائما ان الوقاية افضل من العلاج وانها اكثر اقتصادية من العلاج بحد ذاته الامر الذي يدفع الجميع من له علاقة مباشرة او غير مباشرة الى القطة والانتباه الى اي خلل او انحراف في مسيرة التنمية الاقتصادية. ان سلامة

الوضع الاقتصادي هو انعكاس طبيعي لسلامة بقية القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى اي بعبارة اخرى ان سلامة الوضع الاقتصادي يعكس مدى التكامل والتناغم الحاصل ما بين المكونات الاساسية لاي مجتمع على وجه البسيطة مثل المكون الاجتماعي والمكون السياسي والمكون الاقتصادي. ولهذا علينا ان ندق ناقوس الخطر عندما نلاحظ ان مؤشرات البطالة اخذت باتجاه تصاعدي وعلينا ان نجمع ونستحث الهمم لمعالجة مثل تلك الازمات. ولكي نفهم مدى خطورة البطالة ارتأينا ان نندرس تأثيرات البطالة على الاعمدة والمكونات الرئيسية لاي مجتمع سواء أكان متقدما ام ناميا. ولهذا الغرض فاننا سوف نتناول تلك الاثار وفق السياق التالي:

البعد الاقتصادي

يقول البرفسور لودفيغ فوس ميزس¹³ عليكم أن تتذكروا أنه في السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات. لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بـ"المعجزة الاقتصادية الألمانية وان كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة الا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة. وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدرخين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام. فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل. (19).

وللبطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة الى الظواهر التالية:

- ❖ البطالة تؤدي الى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- ❖ تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- ❖ تدفع البطالة الافراد الى تعاطي الخمر والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاعترا ب الداخلي.
- ❖ تدفع البطالة الافراد الى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.
- ❖ تؤدي البطالة الى اهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للنتاج القومي.
- ❖ تؤدي البطالة الى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- ❖ تؤدي البطالة الى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.
- ❖ تؤدي البطالة الى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والنتاج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ تؤدي البطالة الى شل الحياة في بعض القطاعات الانتاجية بسبب لجوء العمال أحياناً الى الاضرابات والمظاهرات.
- ❖ تؤدي البطالة الى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين الى الهجرة الخارجية بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج باعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعياً وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصاً حول العالم يعيش كمهاجروإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية وبريطانيا 56 % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث. (20).

- ❖ تؤدي البطالة الى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الوطن قادراً على اعالتى او حمايتي فلماذا انتمي اليه.

¹³ البروفيسور ميزس (1881-1973) كان أحد أبرز علماء الاقتصاد في القرن العشرين. درس في كلية الحقوق والدراسات الحكومية في جامعة فيينا. وفي الولايات المتحدة، كان عميداً بلا منازع لـ "المدرسة النمساوية" للاقتصاد طوال العقود الأربعة قبل وفاته

ومن هنا ننطلق في النظر الى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضيف على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة الى تحقيق عامل الاستدامة الكفيل برفد الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتأمين النمو الاقتصادي وبالنسب المعقولة. فلا يمكن ترك الحابل على الغارب كما يقول المثل الى القطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة وحيدا دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهدبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لا يمكن اطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الامام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الانتاجية. فاذن ان اتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الازمات. ومن بين جملة تلك السياسات السليمة نتطرق الى بعضها منها بعجالة ويمكن ان تندرج ايضا تحت تعريف السياسات الوقائية من نقشي واستشراء البطالة ومنها نذكر التالي:

سياسات واجراءات تعزيز المشاريع المتوسطة والصغيرة

إذا كانت الربحية هي التي تحكم عمل هذه الشركات الخاصة إلا أنها أيضا يمكن أن تعمل أيضا في ظل الاتفاق والتوافق العالمي واستكشاف العديد من الفرص. إن من المهم تطوير استراتيجيات الشركات سواء كانت قطاعاً عاماً أو خاصاً من أجل التنمية وإذا كانت هناك نماذج لفشل العديد من الشركات أيا كانت تسميتها إلا أن البعض منها حقق بعض النجاحات في مجال الاسهام في التنمية والحد من الفقر. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضع المؤسسات التي ستتمو فيما بعد في صورة أكبر فنجاح المؤسسات الكبيرة يبدأ من الفرص الصغيرة و عليه فلا بد من توافر البنية الأساسية لإنشاء هذه الصناعات ولا بد من آلية تحقق نمو الفرض والمشروعات الصغيرة لتتحول لمؤسسات كبيرة. ولا يوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهناك معايير عديدة لتحديدها وقد وضع الاتحاد الأوروبي 3معايير لها وفقا لحجم العمالة وتحديد القوانين لها.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي مثلا مازالت تنقصها الخبرة والعمق وأن تلك المشروعات ما تزال تحتاج لعناية خاصة في المنطقة حيث أنها ما تزال في طي النسيان ولا يتحدث عنها أحد في المنطقة. وعلينا ان نتذكر ان أغلب الاقتصاديات العالمية تعتمد على مشروعات متناهية الصغر حيث يصل حجمها في ايطاليا الي 96% من حجم المشروعات وكذلك في اليابان حيث تصل النسبة الي 56% ، أما في الصين فإن عدد المشروعات الصغيرة يصل لضعف حجم سكان الدنمارك وفي ماليزيا هناك 90 ألف مشروع صغير ومتوسط. كما ان الدول تختلف في درجة وأسلوب تعاملها مع المشروعات الصغيرة فالبعض يراها جديرة بالاهتمام والبعض يري عكس ذلك، وفي الصين نجد ان 78% من عدد السكان يعملون بالصناعات الصغيرة وفي ماليزيا تصل هذه النسبة الي 12% فقط.

ان المشروعات الصغيرة قد تكون أكثر إنتاجية من المشروعات الأخرى وهي قد تمثل آلية لخلق فرص الاستثمار وخلق فرص العمل الكفيلة في امتصاص جهدا من عبئ البطالة كما انه لا بد أن يتوافر لهذه المشروعات آليات جديدة لخلق النمو والإبداع ولا يمكن ان تكون كذلك إلا بفهم واع لهيكله هذه المشروعات. و عليه فان الدول النامية مدعوة الى وضع السياسات والبرامج التي من شأنها ان تشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها. (21).

كما ان تشجيع قيام المشروعات الصغيرة وتقديم العم المادي لها من خلال البنوك وبشروط ائتمانية خفيفة كفيلة في تقديم حلول ناجعة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن نقشي البطالة كما فعل ويفعل بنك كرامين في بنجلاديش وفي تجربته الرائدة لمؤسسه الدكتور البرفسور محمد بونس¹⁴

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توظيف الشباب

حتى يكون هناك قطاع خاص منافس يجب ان يكون هناك تكامل مع الشركاء في القطاع العام. ان الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بات امرا ضروريا في عصر المضاربة الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل الذي نشهده في القرن الواحد

¹⁴ هو ذلك المصرف الذي أسسه البروفيسور "محمد بونس" في سبتمبر من عام 1983م تحت اسم (مصرف جرامين) Grameen Bank وتعني بالبنغالية (مصرف القرية) ليكون بذلك أول مصرف في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في صورة قروض بدون ضمانات مالية ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات.

والعشرين. وأكد الدكتور مجدي اسكندر المستشار الاقتصادي بالبنك الدولي علي أهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كمنهج جيد للسياسة الإنمائية لدول مجلس التعاون.

ان القطاع الخاص يتسم بقدرته علي التعامل مع المخاطر وقدرته علي المنافسة علي العقود خاصة في الكثير من الصناعات التي تنصف بالتنافس كما في قطاع الاتصالات. لذا فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر مهمة من الناحية المادية ويجب أن يكون هناك تحديد للالتزامات وموازنة بين الحوافز والمخاطر وكما تجدر الإشارة الي انه هناك منهجين لتركيبة الصناعة الأول يستخدم في شرق وجنوب آسيا ويقوم علي عدم تغيير الصناعة القديمة أما في أوروبا فهناك الإصلاح الشامل ويجب ان نتوصل لنظام قانون يوجد التوازن بين المستهلك والمنتج. ولكي يكون هناك قطاع خاص منافس يجب ان يكون هناك تكامل مع الشركاء في القطاع العام. حيث ان الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كمنهج جيد للسياسة الإنمائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (22).

المسئولية المؤسسية والتطبيقات في الدول النامية

يترتب على المؤسسات في الدول النامية مسؤولية كبيرة جسيمة في وضع الاطر العامة لمسيرة التنمية الاقتصادية وترشيد الاستثمارات الاساسية من الداخل والتخطيط لها وفق مراحل مدروسة ومحسوبة النتائج بدقة بحيث تلعب تلك الاستثمارات ادوارا ايجابية في عملية النمو الاقتصادي المطلوب حيث لا يكون التعليم خاضعا لمفاهيم ومعايير اجتماعية ضارة بعموم الاقتصاد بل يتوجب ترشيد التعليم لخدمة الانتاج والتنمية. وعندما نقول خدمة التعليم للتنمية على ان لا تكون حالة من التبعية المطلقة لحاجة السوق الامر الذي يعكس ايضا بشكل سلبي على اساليب البحث العلمي وحركة تطورها. فعلى سبيل المثال لايتوجب على المؤسسات المسؤولة عن التخطيط لسياسة التعليم ان تنظر فقط من كوة احتياج السوق فقط لانه حتما وبالتأكيد هناك مجالات علمية يحتاج المجتمع مثل البحوث الفلكية والفضائية والنووية وما الى ذلك. لهذا فان التكامل مابين المسؤولية التخطيطية لسياسة التنمية الاقتصادية ومجالات التطبيق لتلك السياسات هو امر حيوي جدا فيما لو اراد المجتمع ان يعالج مشاكل تخلفه الاقتصادية من خلال بناء قاعدة علمية متينة مع التركيز على تنمية القدرات القيادية للادارات وتطوير اساليبها المستمر مع تحديث المعلومات لدى الافراد بشكل دوري ودائم.

البعد الاجتماعي

تعتبر البطالة من الامراض الاجتماعية التي يواجها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستقل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع. (23).

حيث تمثل البطالة ان قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزوناً من الطاقة الانتاجية خطراً حقيقياً على صحة المجتمع الامر الذي يعيق اي مجتمع متخلف الى ان ينمو ويرتقي الى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا وكما ان لهذا الداء اثارا تدميرية سايكولوجية (نفسية) على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعترفهم جملة من الخصائص السايكولوجية التي نتوقف عند العوض منها:

- ❖ يفقد العاطلون عن العمل الى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
- ❖ يستشري الاحساس بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من اقرانهم الذين يزاولون اعمالا وانشطة انتاجية.
- ❖ وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .
- ❖ أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
- ❖ أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالزذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.

❖ كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقته أبنائه حيث ان الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية افراد الاسرة سلبي مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل اهم مكون من مكونات المجتمع العام.

وتؤكد الابحاث والدراسات التي انجزت في هذا الشأن ومنها دراسة اعدھا المكز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية حيث اكد على نتائج خطيرة فيما يتعلق بخصوص تفشي ظواهر اجتماعية سلبية بشكل عام بين قطاعات كبيرة ومختلفة من ابناء المجتمع المصري وهو تأخر سن الزواج حيث كشف تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة في جمهورية مصر وبحوث الإحصاء حول الحالة الاجتماعية عن أن عدد عقود الزواج خلال عام 2004 قد انخفض إلى 491 ألف عقد مقابل 511 ألف عام 2003 وذلك بالرغم من تزايد عدد السكان وتشير الدراسات كذلك إلى أن متوسط عدد الفتيات والشباب في سن الزواج من 20 - 30 سنة في مصر لهو أكبر من حيث النسبة مقارنة بعدد الشباب في نفس السن في المجتمعات الأوروبية والنتيجة هي ارتفاع متوسط سن الزواج وإدراك الشباب بأنه ليس لديه أمل في الزواج فنشأت مأساة أخرى وهي وجود حاجة قائمة لم يتم إشباعها فكان البحث عن وسائل أخرى للتفرغ والإشباع فكان انتشار (الزواج العرفي) كمخدر وكمخرج ذاتي التكوين (كرد فعل عكسي) لعدم القدرة على الزواج الشرعي وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق. (24).

أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمتهم والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقبالية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية). حيث نجد ان معدلات جرائم السرقة للسيارات بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بين الاعوام (من عام 1406 هـ / 1985م - 1411 هـ / 1990م) قد بلغت 76.3%.

تؤدي حالة البطالة لدى الافراد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، التي تنتج من جراء البطالة. وقد اعدت دراسات وابحاث وتجارب في هذا الخصوص كالدراسة التي قام بها كل من (Waters & Moore) حيث أكدت على وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين إذ دلت نتائج الدراسة على أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف السايكولوجية لدى الافراد (Psychological Functions) تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي حيث ترتبط هذه الوظائف بحالة العمل والتعطل عند الفرد. فالعمل يدعم ويعزز الوظائف التالية:

- ❖ تنظيم وجدولة الوقت.
- ❖ اللقاء والاتصال الاجتماعي.
- ❖ المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة.
- ❖ تحقيق الذات – المكانة والهوية.

❖ أداء وممارسة أنشطة معتادة.

لذا فإنه في حالة البطالة والتعطل يفقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع. كما ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع إضافة إلى الشعور بحالة من اليأس والعجز. علماً أن بعض الدراسات أكدت ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل.

لذا تحدث حالة البطالة خللاً في عملية التكيف النفسي – الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلزم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية (25).

البعد السياسي

ان الوضع السياسي والامني يلعب ايضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام حيث نشهد ان الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا ويتمتع بنوع من الامن والهدوء لاتحكمة امزجة فردية او احزاب احادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص امن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل. في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على اساس الكفاءة والعدل والشفافية سنجد حتما ان معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدرات ملحوظة بل على العكس فاننا قد نلاحظ نشاطا ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الانتاجية المختلفة قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما الى ذلك.

أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤثران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية. إلا أن البطالة باعتبارها تصيب الفئات الكادحة والفقيرة أكثر من غيرها لم تشهد وتائر تصاعدها وانتشارها مثلما حدث بعد حرب الخليج الثانية وخروج العراق من دولة الكويت واتسعت مظاهر البطالة يوماً بعد آخر بسبب السياسة التسلطية القمعية للأنظمة الدكتاتورية التي كانت تضع الخطوط الحمراء في التعيينات والتوظيفات وحسب المفهوم الحزبي الضيق والعشائري المقيت وبما أن البطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأسمالي وملزمة له فهي أصبحت حالة عائمة في الأنظمة الدكتاتورية ومنها العديد من أشكال الحكومات الفردية في العالم العربي خصوصا وفي العالم الثالث بشكل عام. وقد تكون الأسباب كثيرة منها الأزمة السياسية والحصار الاقتصادي وتشويه الاقتصاد وكثرة نماذجه.

ان مثل تلك سياسات تولد بالتأكيد نسبا من البطالة قد تكون كارثية على جميع القطاعات ولنا في الجمهورية العراقية اوضح بياننا ومثالا على ذلك . فبعد غزو العراق من قبل القوات الامريكية وتغير نظام الحكم فيه الذي كان يعتمد على سياسة الحكم الفردي المطلق بانظمة كان يقال عنها بانها تتسم بالصفات الديمقراطية الا ان الواقع العملي قد اكد ان تلك الانظمة لازالت مشتركة في مفهوم الحكم الفردي السابق مع اختلاف بسيط هو التظاهر بالديمقراطية الاعلامية اما مايدور في اروقة الدولة وكواليسها هو في الحقيقة لم يختلف كثيرا عما سبقه. ولكي لانحرف عن لب الموضوع فلن نتوسع في الوصف اكثر من ذلك.

فقد شهدت ساحة العمل في العراق مشاكل حقيقية موروثه قديماً وأخرى جديدة وجدت بسبب انهيار الدولة وإعادة البناء بشكل مشوه غير طبيعي وإتباع سياسة التعيين الحزبي والطائفي مما أدى إلى زيادة في عدد العاطلين والتحاق عاطلين جدد بسبب حل الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية وقيام بعض الأحزاب الطائفية بالاستيلاء على الوزارات وتعيين منتسبيها وموظفيها وعمالها حسب المفهوم الحزبي القديم والطائفي الجديد فأصبحت العديد من المؤسسات والدوائر عبارة عن دوائر مغلقة للبعض ومن الصعوبة بمكان أن يُوظف فيها من غير المواليين وأصبحت المحسوبية والمنسوبية والبيروقراطية والروتين منهجية منظمة يعمل بها وقد يجابه المواطن بطلب تزكية من حزب ما أو جهة معينة مما أدى إلى توسع دائرة الفساد المالي والإداري.

التقارير الكثيرة التي صدرت من قبل لجان النزاهة والمراقبة أشارت بكل وضوح إلى الكم الهائل من المعوقات والتجاوزات والسرقات وغيرها من القضايا السلبية التي أضرت بالاقتصاد الوطني وفاقمت مشاكل المواطنين بدلاً من حلها ولقد أثرت مجمل الأوضاع الاستثنائية على حياة المواطنين واتساع ظاهرة اللجوء بسبب العنف الطائفي وممارسات المنظمات والمليشيات الطائفية المسلحة كما أدت هذه الظاهرة إلى زيادة في أعداد العاطلين عن العمل حيث أفادت مصادر وزارة التخطيط في آخر إحصائية جديدة لها بان البطالة بلغت 50% بين الشباب ووصلت حالة الفقر إلى 60% في العراق وتشير إحصائيات أخرى إن البطالة ازدادت بشكل عام حتى وصلت إلى أكثر من 60% مع تدهور مستمر في الحالة المعيشية والاقتصادية للمواطنين وبخاصة الفئات والطبقات الكادحة حيث بلغت حوالي أكثر من 65% وتحمل هذه الفئات الكادحة وزر وثقل صعوبة المعيشة والبطالة المتفاقمة بينهم.

في ظل وضع كهذا وتفاقم اعداد البطالة وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فاننا لانتوقع اي مظهرا من مظاهر النزاهة والشفافية بل على العكس فاننا نجد ان شبح البطالة قد القى بظلاله الكئيب على قطاعات واسعة من المجتمع بحيث تنجم عن تلك البطالة والاستقرار الامني المظاهر التالية:

- ❖ انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والاداري.
 - ❖ تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤولين واصحاب القرارات.
 - ❖ تفكك اواصر اجتماعية كانت فيما مضى من اهم وابرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن والعوز والفاقة.
 - ❖ انخفاض مستوى التعليم كما ونوعا.
 - ❖ تزايد ظاهرة عمالة الاطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرا كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.
 - ❖ تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة الى انعدام الامن والاستقرار السياسي.
- كما ان مشكلة البطالة وانعدام الامن السياسي وارتباطه بالفقر والحاجة قد يصيب الدول المتقدمة ايضا وقد لوحظ في المانيا تزايد العنف داخل محيط اليمين المتطرف في ألمانيا . هذا ما أشارت إليه آخر الأرقام التي عرضها مكتب التحقيقات الجنائية الفدرالي حيث أظهرت تلك الأرقام أن عدد أعمال العنف التي قام بها متطرفون يمينيون ألمان شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال السنة الجارية. فقد سجل الجهاز الأمني ما يربو عن 8000 جنحة قام باقترافها أشخاص محسوبين على اليميني المتطرف في عام 2006م وهي زيادة بلغت نسبة 20 في المائة مقارنة مع العام السابق 2005م لكنها تمثل في نفس الوقت زيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة مع إحصائيات أجرتها الأجهزة الأمنية في عام 2004. ويسود نوع من الجزم في الأوساط السياسية الألمانية بأن الفقر والمشاكل الاجتماعية، التي باتت تحيط بعدد متزايد من المواطنين الألمان بالإضافة إلى تفشي البطالة بين فئة الشباب تعد أهم العوامل التي تقف وراء نمو التيار اليميني المتطرف داخل ألمانيا واتساع شريحة مؤيديه. لذا يرى معظم الخبراء الألمان أن محاربة التطرف اليميني يبدأ بتحسين الظروف الاقتصادية وخلق مناصب شغل جديدة وتهيئة برامج اجتماعية لإدماج ومساعدة المتطرفين اليمينيين الذين يرغبون في الانتقال إلى بيئة جديدة بعيدة عن العنف والتطرف. (26).

تؤدي تداعيات البطالة نتيجة الى تأثير الوضع السياسي والامني العام الى تداعيات خطيرة ومنها مايتعلق بمبدأ الشفافية حيث ان انتشار البطالة وتفشي الفقر يؤديان بالنتيجة الى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة ويكون العامل السياسي والامني من اهم الاسباب التي تقف وراء ذلك. كما ان هنالك عوامل اضافية تساعد على اضمحلال الضفافية والنزاهة واختفائها شيئا فشيئا من بين قاموس ومعجم العلاقات الإنسانية ومنها التالي:

- ❖ عدم وجود قوانين ردع كافية ومحاكم تحاسب المسيء.
- ❖ التغييرات السياسية و الاقتصادية التي ترمي أصحاب السلطة فجأة إلى هاوية الفقر والحرمان.
- ❖ غياب آليات الردع المجتمعي فالمعايير الأخلاقية تعتمد على ميزان القوة.

❖ التدهور الثقافي و تسلق السلم الوظيفي دون المرور بالتدرج و مراتب السلم الوظيفي.

❖ تزايد الحاجات الإنسانية و تنوعها بحيث لا تكفي الدخول لسد النفقات.

عرفت الشفافية بأنها الوصول إلى المعلومات و تزايد دقة الشفافية كلما كان الوصول إلى المعلومات يخلو من التعقيد وكانت واضحة لا غموض فيها و يمكن الاطلاع عليها. وينتج عنها ان دراسة هذه المعلومات تصب في المصلحة العامة ومصلحة اكبر عدد من الناس. إن الوصول إلى درجة عالية من الشفافية يتطلب إصلاح مراتب الدرجات الوظيفية بما تحمله من العمالة المقنعة وإيجاد فرص عمل دون عمل كي لا يكون هناك ترهل يؤدي إلى ضياع المعلومات و اختفائها. (27).

طرق واساليب المعالجة

بات من المؤكد ان البطالة داء خطير اذا اصاب اقتصاد اي بلد فانه حتما سوف يصيبه في مقتل فيما لو غض الطرف عنه وتباطئ وتعثرت جهود الحد من انتشاره ومعالجته بشكل علمي مدروس. وليس من المنطقي والعدل ان تلقى تبعات وتكاليف المعالجة على قطاع ما بعينه دون بقية القطاعات الاخرى حيث انه كما معروف في علم الاقتصاد ان جميع القطاعات المنتجة للسلع والخدمات بشقيها العام والخاص ترتبط بمصير مشترك تؤثر وتتأثر فيما بينها. وعليه فان طرق معالجة البطالة تتقاسمها جميع القطاعات دون استثناء لان الجميع تقع عليه واجبات والتزامات كما لهم من حقوق.

إن مشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات البلدان العربية خصوصا نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصرالموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغصاب والانتحار . وفيما يلي اهم التوصيات التي من شأنها ان تجعل من عملية مكافحة البطالة امرا ممكنا فيما لو خلصت النية وتوفر القابلية على التضحية من اجل الجميع دون التركيز على المنافع والعوائد الخاصة ومنها:

(1) يقوم علاج مختلف صنوف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومنتزاة من ناحية ويوفر كسبا مرتفعا ومتناميا يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع وارتقاء مستوى الرفاه البشرى مع الزمن من ناحية أخرى. ويعنى هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حاليا على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة السافرة بحيث يمكن للمشتغلين فعلا في أى نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسبا.

(2) يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال الاستثمار المكثف فى التعليم والتدريب المستمرين وفى الرعاية الصحية مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى يتأهل الأفراد فى سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.

(3) وحيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة نظراً لتركيزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وخفيفة العمالة فينعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم فى خلق فرص العمل مع تخليق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث. ويطلب تحقيق ذلك الهدف، تمكين عموم الناس خاصة الفقراء من الأصول الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشرى. ويأتى على رأس القائمة الائتمان بشروط ميسرة والأرض والماء فى المناطق الريفية حيث يعيش اكثر الفقراء. كذلك يتعين توفير البيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها حيث تتسم هذه المشروعات بالضعف وارتفاع احتمال الفشل. ويمثل ذلك التوجه - إن قام - تحولاً جذرياً فى بيئة الاستثمار الحالية التى توفر الحوافز كل الحوافز لرأس المال الكبير بينما تترك المستثمر الصغير قليل الحيلة بالتعريف يرزح تحت ثقل أقسى العوائق التمويلية والإدارية والتسويقية.

(4) وقد تتطلب مكافحة البطالة - خاصة فى البداية - توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومى على مشروعات البنية الأساسية مما يحقق غرضاً مزدوجاً:

- أ. تشغيل مكسب للفقراء.
ب. تحسين البنية الأساسية والتي هي بحاجة لتطوير ضخمة ومستدام.

5) ويتضح من التوجهات الموصى بها ضخامة العبئ الملقى على الدولة ولن يقوم به طرف آخر مما يثير مفارقة قوية بين الحد من دور الدولة في سياق إعادة الهيكلة الرأس مالية في إطار سياسات التكيف الهيكلي من ناحية وبين مهام الدولة في حفز التنمية المولدة لفرص العمل الكافية لمكافحة فعالة للفقير من ناحية أخرى. وفي النهاية فإن بلوغ التوجهات الاستراتيجية السابقة غاياتها في مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسية تشمل:

- أ. زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها في إطار من سيادة القانون التامة.
ب. استقلال للقضاء استقلالاً غير منقوص.
ت. إصلاح الخدمة الحكومية وإقامة نظم فعالة للضمان الاجتماعي.
ث. إصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسؤولية أمامهم بفعالية.
ج. تمكين وتقوية مؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية بحق حتى يصبح لعموم الناس وللغرفاء خاصة صوت مسموع في الشأن العام.
ح. دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتناسب وقدراته.
خ. التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل للقوى البشرية العاملة وتلك التي تقف في طابور البحث عن فرصة للعمل.
د. الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية من خلال الاستثمارات الموجهة والمدروسة باتجاه البنية التحتية.
ذ. إصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي مع مراعاة تحديد سبل ووسائل الاستثمار الأجنبي بحيث لا تؤدي إلى نتائج ضارة وسلبية على الاقتصاد حيث أن رأس المال الأجنبي لا يهتم إلا بتحسين مستويات عوائده الربحية سواء عن طريق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة له أو من خلال مساهماته في تهرب رؤوس الأموال إلى الخارج دون إعادة استثمارها من جديد في اقتصاد الدولة المضيفة. فضلاً عن دور رأس المال الأجنبي الذي يعمل وفق أجندته التي تكفل له حماية عوائده المتحققة فضلاً عن سياساته التشغيلية من خلال استخدام العمالة الخارجية التي تتسم بالكفاءة المتطورة والابتعاد عن استخدام العمالة المحلية إلا في حدود العمل الغير ماهر الذي يضعف من إمكانية استفادة العمالة المحلية من تطوير إمكاناتها.
ر. العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشمل على التصنيفات والتفريعات الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ولدعم دقة نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه.
ز. نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها في الوقت الراهن يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.
س. إتخاذ الاجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة الى أخرى ، وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات اجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية ، و تحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق باتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة وفق ظروف كل منطقة.
ش. إتخاذ الاجراءات والوسائل لزيادة عائد الصادرات و تجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد و تشجيع الاستعانة برأس المال الأجنبي ووضع التسهيلات المناسبة له حتى لا تتعرض سياسات العمالة الى صعوبات تؤدي الى فشلها نتيجة اختلال في ميزان المدفوعات في الدولة.
ص. وأخيراً فإن مستوى حجم الاستثمارات و بالتالي مدى سرعة التغلب على البطالة أو مدى امتصاص العاطلين يتوقف على مدى كفاية رأس المال اللازم لحجم الاستثمارات المطلوبة و إتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييم

الاستهلاك واعادة توزيعه بحيث تتجه كل زيادة ممكنة من الناتج القومي الى الاستثمار ، و في مقدمة هذه الوسائل اتباع سياسة مالية فعالة و سياسة هادفة للأجور وسياسة إدارية حازمة.

مكافحة البطالة إذًا، كما ألمحنا سابقاً ليست شأنًا قطاعياً خاصاً بل هوهم مجتمعي شامل. والواقع أن هذا هو حال كل القضايا المهمة فقد صار الحل الجذري الشامل حتمياً إن أريد حل ناجع على الإطلاق.

المصادر :

1. التيسوري، عبدالرحمن، البطالة، مفهوم تحليل تكلفة وحلول، مجلة المعلم، الجمهورية العربية السورية – طرطوس.
2. دريك، هيفاء، " البطالة المقنعة في الدول العربية تصل الى 25% "، مجلة الجزيرة، العدد 102، تصدر عن صحيفة الجزيرة.
3. زيدان، رامي، خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا (مقال)، صحيفة تشرين، الصفحة الاقتصادية، العدد 9918، الجمهورية العربية السورية – دمشق، 28 تموز 2007م.
4. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
5. الغريب، مصطفى، البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود، موقع قناة العربية الاخباري، صفحة الاسواق، 25 مايو 2005م.
6. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاديون امريكيون، اسهامات ادموند فيليبس حول التضخم والبطالة.
7. حمزة، عادل، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، الحوار المتمدن، العدد 1876، 5 – 4 – 2007م.
8. انظر حمزة عادل، نفس المصدر السابق.
9. الدباغ، اسامة بشير، البطالة والتضخم، المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 4- 1- 2007م
10. موسى، عبدالله، البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة.
11. النجار، احمد السيد، تقرير اقتصادي يحذر من البطالة المقنعة في العالم العربي، مجلة الجزيرة تصدر عن صحيفة الجزيرة، العدد 102، اكتوبر – 2004م.
12. عبد الرسول و الخطيب، البطالة والتعليم (دراسة)، الجامعة الاهلية، مركز الدراسات الانسانية والاجتماعية، مايو 2007م.
13. الصبان، سالم محمد، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن السعودية، 8 سبتمبر 2007م.
14. التواتي، علي بن حسن، الا البطالة اعيبت من يداويها (مقال)، جريدة عكاظ السعودية، العدد 2236، 1 اب 2007م.
15. عقل، جهاد، بطالة المتعلمين والمحسوبة في سوق العمل العربي (دراسة بحثية)، مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي، 29 – 11 – 2006م.
16. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005م، نحو نهوض المرأة في العالم العربي، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
17. تقرير البنك الدولي والمساوات بين الجنسين. صدر في ابريل نيسان 2007م.

18. ميزس، لودفينغ فون، السياسة الاقتصادية، ترجمة حازم نسيبة، الطبعة الاولى 2007م، الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية - معهد كيتو.
19. نافع، شريف، البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل (مقال)، شبكة الاخبار العربية - محيط، 6 - 6 - 2007م.
20. المطوع، خليل احمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، المنعقد في الدوحة من (11 - 13 ابريل - 2006م)، الدوحة - قطر.

تتمة المصادر :

21. المطوع، خليل احمد، نفس المصدر السابق.
22. مساهمة في نقاش سياسة الدولة في ميدان التشغيل، صحيفة المناضل، العدد 13، تشرين الاول (اكتوبر) 2006م، الرباط - المملكة المغربية.
23. نافع، شريف، شبكة الاخبار العربية - محيط (مقال)، 6 - 6 - 2007م.
24. البكر، محمد عبدالله، اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة واثارها في المملكة العربية السعودية)، مجلة المال والاقتصاد، 12 - 10 - 2007م.
25. الفقر والبطالة وراء نمو اعمال اليمين المتطرف الالمانى (مقال)، مؤسسة دويتشه فيلة الالمانى، المانيا الاتحادية، 17 - 10 - 2006م.
26. كاشف الغطاء، امال، مبدأ الشفافية ضرورة في محاربة الفساد الاداري (دراسة)، مؤسسة الجيران الجمعية العراقية الكويتية، 9 - 9 - 2007م.
27. البكر، محمد عبدالله، اثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية عن البطالة واثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد الثاني، 2004م.